

تعزير الإبلاغ المالي بإستعمال الإبلاغ المتكامل لشركات

القطاع العام بالعراق

(دراسة تطبيقية في الشركة العامة للسمنت العراقية)

الأستاذ المساعد الدكتور

أسماء مهدي حسين الهاشمي

جامعة الفرات الأوسط التقنية - الكلية التقنية الإدارية / كوفة

asmaa.mahdi@atu.edu.iq

الباحث

أحمد هاتف رسول

ديوان الرقابة المالية الاتحادي / العراق - النجف

ahmadhatf1989@gmail.com

Enhancing Financial Reporting using Integrated Reporting for Public Sector Companies in Iraq (an applied study in the Iraqi General Company for Cement)

Prof. Dr.

Asmaa Mahdi Al-Hashimi

Al-Furat Al-Awsat Technical University - Technical College of Management/ Kufa
Researcher

Ahmed Hatif Rasool

Federal Office of Financial Supervision - Najaf branch, Iraq

Abstract:-

The research aims to define the concept of integrated reporting, and to indicate the availability of its use requirements in the company, the sample of research, the obstacles facing its preparation process, and the ability to disclose the information it should contain.

The research adopted the inductive approach in the theoretical side through previous sources and studies, and the research also adopted the methodology of the applied study to prepare integrated reporting reports for the research sample that was represented in two laboratories belonging to the General Company for Iraqi Cement, namely the Kufa Cement Factory and Karbala Cement Factory for the fiscal year (2018).

The research found that integrated reporting plays a major role in raising the level of reporting to users of the research sample, and it works to display and communicate information in an integrated, non-misleading and understandable way among users.

Accordingly, the research recommends the need for Iraqi industrial companies to adopt integrated reporting, as it contributes to raising the level of reporting significantly and reveals current unforeseen problems in addition to its disclosure also of expected future problems.

Key words: Financial reporting, Integrated Reporting, Traditional Financial Reporting, Improved Business Reporting, Voluntary Reporting, Non-financial information.

المخلص:

يهدف البحث إلى التعريف بمفهوم الإبلاغ المتكامل، وبيان مدى توفر متطلبات استعماله في الشركة عينة البحث والمعوقات التي تواجه عملية اعداده وإمكانية الافصاح عن المعلومات التي ينبغي ان يتضمنها.

اعتمد البحث المنهج الاستقرائي في الجانب النظري من خلال المصادر والدراسات السابقة، كما اعتمد البحث منهج الدراسة التطبيقية لأعداد تقارير الإبلاغ المتكامل لعينة البحث التي تمثلت في معملين تابعين للشركة العامة للسمنت العراقية وهما معمل سمنت الكوفة ومعمل سمنت كربلاء للسنة المالية (٢٠١٨).

وتوصل البحث الى ان الإبلاغ المتكامل يقوم بدور كبير في رفع مستوى الإبلاغ للمعملين عينة البحث، فيعمل على عرض وتوصيل المعلومات بصورة متكاملة وغير مضللة ومفهومة لدى المستخدمين.

وعليه يوصي البحث بضرورة ان تعتمد الشركات الصناعية العراقية الإبلاغ المتكامل كونه يساهم في رفع مستوى الإبلاغ بصورة كبيرة ويكشف عن المشاكل الحالية غير المنظورة بالإضافة كشفه ايضاً للمشاكل المستقبلية المتوقعة.

الكلمات المفتاحية: الإبلاغ المالي، الإبلاغ المتكامل، التقارير المالية التقليدية، تقارير الاعمال المحسنة، الإبلاغ الطوعي، المعلومات غير المالية.

المقدمة:

ظهرت مع الأزمات المالية التي حدثت على مستوى العالم واخرها كان في عام (٢٠٠٨) التي اثارت العديد من التساؤلات حول مدى إمكانية الاعتماد على التقارير المالية التقليدية، ذات البعد القصير الأجل، توصلت تلك التساؤلات الى نتيجة نهائية اتفق عليها الأكاديميين والممارسين وهي أن الاعتماد على التقارير المالية التقليدية اي (الأنظمة الحالية) سترتب على ذلك سلسلة من القيود، وهذه بمثابة دعوة للمستخدمين وخاصة المستثمرين منهم في جميع أنحاء العالم ليدركوا أنهم بحاجة إلى معلومات إضافية شاملة ترتبط بالمستقبل، ونظراً لظهور مطالب جديدة للمستخدمين من الشركات هي على معلومات غير مالية (كمية ونوعية) لذا فإن النظام المحاسبي المالي بوضعه الحالي أصبح قاصراً عن توفير هذه المعلومات، لذا فمن الضروري تطويره لكي يجعله يوفر معلومات مالية أكثر فضلاً عن المعلومات غير المالية (التفسيرية)، وتكون معظمها ذات بعد استراتيجي للوحدة الاقتصادية، مما جعل هذه الاحتياجات هي بداية مسار جديد لتوجه الشركات نحو التوسع في الإبلاغ بحيث يفصح عن المعلومات المالية وغير المالية، وكانت البذرة الأولى لهذا التوجه هو انشاء مجموعة مفاهيم حديثة تم تطويرها من قبل الأكاديميين والممارسين تضمنت مفاهيم مثل (تقارير عمليات الاعمال، رأس المال الفكري، الإبلاغ عن القيمة، تقارير المسؤولية الاجتماعية، الابلاغ المتكامل) تهدف الى تعزيز الإبلاغ المالي من أجل تلبية احتياجات المستخدمين.

واستكمالاً لهذه الجهود اعتمد الباحث على نموذج الابلاغ المتكامل للشركات لما له أهمية في التقييم الحقيقي لقيمة وأداء الشركة على المدى الطويل بالإضافة الى دوره في ترشيد القرارات الاستراتيجية.

منهجية الدراسة

١- مشكلة الدراسة

يعاني المستخدمون للمعلومات المحاسبية من ضعف مخرجات النظام المحاسبي الموحد المستخدم بشركات القطاع العام في العراق المتمثلة بالقوائم المالية، فالأرقام الموجودة في تلك

القوائم لا تمثل واقع تلك الشركات إذ لا تبين المعلومات المهمة لمتخذي القرارات فمثلاً ان القوائم المالية لا تفصح عن الحوكمة وعن الفرص والمخاطر والانشطة المستقبلية ولا تعبر عن مدى الاهتمام بمعالجة المخلفات وتحسين البيئة، وفي هذا السياق يمكن عرض مشكلة الدراسة من خلال السؤال التالي: هل استعمال الابلاغ المتكامل في الشركة العامة للسمنت العراقية (عينة البحث) يؤثر على مستوى الإبلاغ ومن ثم على القرارات الاستراتيجية المتعلقة بمستقبل الشركة والمعامل التابعة لها كتطويرها او شطبها او دمجها او احالتها للاستثمار؟

٢- أهمية الدراسة

١- تسليط الضوء على الابلاغ المتكامل.

٢- معرفة متطلبات استعمال تقارير الإبلاغ المتكامل لتعزيز نظام الإبلاغ المالي.

٣- التمهيد لتعزيز الإبلاغ المالي من خلال الإبلاغ المتكامل لشركات القطاع العام عموماً والشركة العامة للسمنت العراقية بصورة خاصة.

٣- أهداف الدراسة

١- التعريف بمفهوم الابلاغ المتكامل ومفهومه وإبعاده الرئيسية.

٢- بيان مستوى الابلاغ الحالي في التقارير المالية لشركات القطاع العام واسباب تدينه او قصوره في سد حاجة متخذ القرار من المعلومات.

٣- تقديم نموذج للإبلاغ الطوعي عن الإبلاغ المتكامل وبيان أثره في ترشيد القرارات الاستراتيجية.

٤- فرضية الدراسة

اعداد الابلاغ المتكامل يعزز مستوى الإبلاغ لشركات القطاع العام في العراق عموماً والشركة العامة للسمنت العراقية (عينة البحث) بصورة خاصة بالشكل الذي يساهم في تزويد متخذ القرار بالمعلومات اللازمة لترشيد القرار.

الجانب النظري:

المبحث الأول

الإبلاغ المالي

١- مفهوم الإبلاغ المالي

يعرف الإبلاغ المالي بأنه عملية تفاعل بين مجموعة من الأفراد المتخصصين والمعدات (الحواسيب) والأساليب والرقابة التي صممت لإنجاز معاملات ووظائف نظام المعلومات المتمثلة بمعالجة البيانات وتوصيلها ضمن تقارير الأعمال ذات الغرض العام (Gelinas et al.,2004:495).

وعرفه (ويليام) بأنه نظام الاتصال الذي يربط الوحدة بالأطراف الخارجية، فضلاً عن أن أهداف هذا النظام (الإبلاغ) هي أهداف المحاسبة نفسها، وقد أطلق على أهداف المحاسبة في القائمة (١) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) على أنها أهداف الإبلاغ المالي لمنظمات الأعمال، وكذلك الحال في القائمة (٤) الصادرة عن المجلس نفسه بشأن أهداف الإبلاغ المالي في الشركات غير الهادفة للربح (Williams et al.,2006:31).

وعرف (Kieso) الإبلاغ المالي بأنه الوسيلة الرئيسية التي تنقل من خلالها الشركة معلوماتها المالية إلى من هم خارجها (Kieso et al.,2019:4).

ويرى الباحث مما سبق ان الإبلاغ المالي هو مصطلح مرادف لمفهوم المحاسبة حيث يتفق مع المحاسبة بجميع المبادئ والفرضيات والمعايير المحاسبية من حيث القياس والافصاح عن البيانات والمعلومات التي تلبي احتياجات المستخدم، وأكدت ذلك معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) التي لم تتطرق الى أساليب الإفصاح فقط بل الى توقيت الاعتراف وأسلوب القياس كذلك.

٢- أهداف الإبلاغ المالي

١- الهدف الاساسي من إعداد التقارير المالية للأغراض هو توفير المعلومات المالية للوحدة الاقتصادية المبلّغ عنها وتكون المعلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين في الأسهم والمقرضين والدائنين الآخرين في اتخاذ القرارات بشأن توفير

الموارد للوحدة الاقتصادية وتتضمن هذه القرارات شراء أو بيع أو الاحتفاظ بأدوات حقوق الملكية والديون، وتقديم أو تسوية القروض وغيرها من أشكال الائتمان.

٢- توفر المعلومات المفيدة لمقدمي رأس المال (المستثمرين) وللمستخدمين الآخرين للتقارير المالية الذين ليسوا مستثمرين.

٣- توفر معلومات لمجموعة واسعة من المستخدمين حيث يساعد الإبلاغ المالي المساهمين والدائنين والموردين والموظفين والمنظمين على فهم وضعها المالي والأداء المرتبط به بشكل أفضل واتخاذ قرارات فعالة.

٤- يحدد المستثمرين والدائنين كمجموعة المستخدمين الأساسية للبيانات المالية ويوفر هذا التحديد تركيزاً مهماً للتقارير المالية لأن لديهم حاجة ملحة وفورية للمعلومات في التقارير المالية لتقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على توليد تدفقات نقدية صافية وفهم قدرة الإدارة على حماية أصول الوحدة الاقتصادية وتعزيزها، والتي سيتم استخدامها لتوليد تدفقات نقدية صافية في المستقبل ونتيجة لذلك فإن مجموعات المستخدمين الأساسية ليست الإدارة أو الجهات التنظيمية أو مجموعة أخرى غير مستثمرة.

٥- اعتماد منظور الكيان الذي يعتبر الشركات ككيان منفصلة عن أصحابها (المساهمين الحاليين) وينظر إلى أصول الكيان (الوحدة الاقتصادية) كأصول خاصة بالكيان وليست لدائن أو مساهم محدد (Kieso et al.,2019:6).

٢- جودة الإبلاغ المالي وفقاً للإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية

إن نقطة الفصل في توافر معلومات محاسبية ذات جودة عالية هي الموازنة بين العلاقات المتداخلة للخصائص النوعية لتلك المعلومات، الأمر الذي ينعكس وبشكل مباشر على جودة الإبلاغ المالي فيتحقق أهدافه بأفضل صورة لتحقيق رغبة المستخدمين بفهم الظواهر الاقتصادية التي من المتوقع أو المحتمل أن ترتبط بقراراتهم وتقدم الخدمة الأكبر والأوسع والأكثر ملائمة وشمولية من منافسيهم ومن ثم اتخاذ القرارات الصائبة في مجال تحقيق الموارد الاقتصادية، أي إن توافر واستخدام معلومات ذات خصائص متوازنة يؤدي إلى (Christiaens et al.,2010:2):

١- توظيف كفاء للأموال في أسواق رأس المال.

٢- تخفيض تكلفة رأس المال للاقتصاد وبشكل عام.

يُقسم الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية الخصائص النوعية للمعلومات إلى مجموعتين هما:

المجموعة الأولى: الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية

إن الخصائص الأساسية تتعلق بفائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات والتي تتحقق من خلال شرطين أساسيين (أو أحدهما على الأقل) هما (IASB,2006:23):

الشرط الأول: المساهمة في تقليل حالات عدم التأكد لدى متخذ القرار.

الشرط الثاني: هو المساهمة في زيادة درجة المعرفة لدى متخذ القرار.

وتتمثل الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية بـ:

أولاً: الملاءمة: تشير الفقرتين (٦،١٠) من الإطار المفاهيمي الصادر عن المشروع المشترك FASB/IASB إلى أن المعلومات الملاءمة هي تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في القرارات المتخذة من المستخدمين. (Cho et al., 2010:604).

ثانياً: التمثيل الصادق: تتمثل الخاصية الأساسية الثانية من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بخاصية التمثيل الصادق، وهي تعبر عن صدق القوائم المالية في التعبير عن الظواهر الاقتصادية كما تشير إليها الفقرات (14-12) من الإطار المفاهيمي الصادر عن المشروع المشترك (FASB/IASB)، وهذا أمر ضروري لجعل المعلومات مفيدة لمتخذ القرار، ولأجل تمثيل تلك الظواهر بصدق ينبغي أن تكون المعلومات المحاسبية كاملة ومحيدة وخالية من الأخطاء المادية (Zhang et al.,2014:624).

المجموعة الثانية: الخصائص الداعمة للخصائص الأساسية

حدد الإطار المفاهيمي الصادر عن المشروع المشترك (FASB/IASB) أربعة خصائص نوعية للمعلومات المحاسبية تعزز من الخصائص النوعية الأساسية ومكملة لها وهي (Liana,2012:125):

أولاً: قابلية المقارنة: هي خاصية نوعية تساعد المستخدمين على تحديد وفهم نقاط التشابه في البنود والاختلافات فيما بينها، وبخلاف الخصائص النوعية الأخرى لا ترتبط قابلية المقارنة ببند واحد فالمقارنة تتطلب وجود بندين على الأقل، وتنبع أهمية هذه الخاصية من أن الأرقام المحاسبية للفترة المالية الواحدة تكون منخفضة أو منعدمة الدلالة وذات محتوى معلوماتي ضعيف ولكن عند مقارنتها مع أرقام القوائم المالية للسنوات السابقة للشركة نفسها فإن هذه الأرقام المقارنة تصبح ذات دلالة اعلى ومحتوى معلوماتي أكثر فائدة للمستخدمين.

ثانياً: قابلية التحقق: تساعد قابلية التحقق على تطمين المستخدمين من أن المعلومات تمثل بصدق الظاهرة الاقتصادية التي تقصد تمثيلها، وقابلية التحقق تعني أنه بإمكان مراقبين مطلعين ومستقلين مختلفين في التوصل إلى إجماع، رغم أنه ليس من الضرورة أن يكون اتفاقاً كاملاً، على أن وصف محدد هو تمثيل صادق، وليس بالضرورة أن تكون المعلومات الكمية هي تقدير لنقطة واحدة لكي تكون قابلة للتحقق، يمكن أيضاً التحقق من مجموعة من المبالغ المحتملة والاحتمالات ذات العلاقة.

ثالثاً: التوقيت المناسب: يعنى ان تتوفر المعلومات لصانعي القرارات في الوقت المناسب بحيث تؤثر على قراراتهم. وعموماً كلما كانت المعلومات أقدم، كلما كانت فائدتها أقل، إلا أن بعض المعلومات قد تبقى متوفرة في الوقت المناسب بعد فترة طويلة في نهاية فترة إعداد التقارير لأن بعض المستخدمين مثلاً قد يحتاجون لتحديد وتقييم الاتجاهات.

رابعاً: قابلية الفهم: إن تصنيف وتمييز وعرض المعلومات بشكل واضح وموجز يجعلها مفهومة غير أن بعض الظواهر معقدة بطبيعتها ولا يمكن جعلها سهلة الفهم وإن استبعاد المعلومات حول تلك الظواهر من التقارير المالية قد يجعل المعلومات في تلك التقارير المالية أسهل للفهم.

المحددات أو القيود على خصائص المعلومات المحاسبية:

يحدد الإطار المفاهيمي الصادر عن المشروع المشترك (FASB/IASB) الحاجة إلى تحقيق

التوازن بين منافع الإبلاغ المالي عن المعلومات المحاسبية وتكاليف توفير مثل هذه المعلومات، وإستنتاج كلا المجلسين وفقاً للفقرة (٤٧) من المشروع بأن التكلفة هي قيد نافذ على الإبلاغ المالي وينبغي على كل من واضعي المعايير ومقدمي ومستخدمي المعلومات المحاسبية أن يأخذوا في الحسبان النظر في فوائد جديدة ومحتملة لمتطلبات الإبلاغ المالي، كما تشير الفقرتين (٣٦، ٣٥) إلى أن الإبلاغ المالي يفرض تكاليف وأن تلك التكاليف تبررها فوائد الإبلاغ المالي عنها (Yeh & Sur, 2016: 51).

٣- الإبلاغ المالي عن المخاطر

في هذه الأيام التي نعيشها وفي ظل البيئة المحيطة بالشك نتيجة لفشل الشركات الكبيرة ووجود الأزمات المالية وحالات الإفلاس، فقد أصبح من الضروري توفير معلومات للمستخدمين بشأن المخاطر التي تتعرض لها الشركة حتى يستطيعوا فهم وتقييم هذه المخاطر والإجراءات التي تقوم بها الشركة من أجل إدارة هذه المخاطر وقد ألزمت البورصة (SEC) الشركات المقيدة فيها بالإبلاغ عن عناصر المخاطر في القوائم المالية المحلية والتي تؤثر سلباً على الوضع المالي للشركة، العمليات التي تقوم بها أو أدائها المالي في المستقبل (Filzen, 2011: 4).

كما أنه من الصعب بالنسبة للمستثمرين المحتملين التنبؤ بأسعار الأسهم في المستقبل، ولكن مع قيام الشركة بالإبلاغ عن المخاطر لزيادة جودة الإبلاغ فإن هذا سوف يضيف قيمة بالنسبة للمستثمرين والمستخدمين الآخرين ومساعدتهم في اتخاذ القرارات المتعلقة برأس المال (Butler et al., 2011: 668).

المبحث الثاني

الإبلاغ المتكامل (IR)

١- مفهوم الإبلاغ المتكامل

يمكن أن يصبح الإبلاغ المتكامل من خلال الإفصاحات الطوعية قراراً استراتيجياً حيث يقوم مجلس الإدارة بصياغة السياسات ومراقبة الأنشطة التنظيمية والإفصاح عنها بينما تقوم الإدارة العليا بتنفيذ تلك السياسات التي تولد الأنشطة التنظيمية ونظراً لأن

الأنشطة التنظيمية تشكل من خلال المحتوى التنظيمي (مثل المنتجات والخدمات والأسواق) والسياق التنظيمي (مثل الخصائص التنظيمية والبيئة التي تدير فيها الشركة شؤونها) فإن الإفصاح الطوعي عنها يكون حسب رأي أو قرار مجلس الإدارة (Abeysekera,2008:37)، ويكون تحديد الاستراتيجية للكشف عن الإفصاحات المناسبة للمستخدمين وتمثيل الأنشطة التنظيمية بأمانة بدلاً من جعل الإفصاحات مبنية على أساس مجموعة من القواعد وتعبير عن التفكير الاستراتيجي لمجلس الإدارة والنية التنظيمية والأنشطة التشغيلية التي تقوم بها الإدارة العليا والكشف عن الأنشطة لتمثيل الشركة بأمانة للمستخدمين، والإبلاغ بشفافية عن الأنشطة ذات الطبيعة النقدية وغير النقدية (Abeysekera,2013:228).

إن فكرة الإبلاغ المتكامل تعود لعام (١٩٩٤) عندما قدمت دراسة (John Elkington) مفهوم خط القاع الثلاثي (TBL)، ثم بدأت بعد ذلك تنفذ على أرض الواقع، ففي عام (٢٠٠٢) قامت شركة (نوفوزيمس) الدنماركية بإصدار أول تقرير متكامل عن العمليات والأنشطة الخاصة بها في مجال الكائنات الدقيقة والانزيمات والمكونات البيولوجية، ثم تبعتها شركة أخرى في عام (٢٠٠٤) وهي شركة (نوفو نورديسك) لرعاية مرضى السكر (Eccles & Saltzman, 2011:57)، وفي عام (2008) أصدرت شركة (ناتورا) تقريراً متكاملاً وهي شركة برازيلية متخصصة في صناعة مستحضرات التجميل والعطور وهي شركة (PWC,2013:10).

تم تنفيذ مفهوم الإبلاغ المتكامل بشكله الحالي من قبل مؤسستين منفصلتين هما:

١- تقرير الملك حول حوكمة جنوب إفريقيا (الملك الثالث) والذي يعرف باسم مجلس الإبلاغ المتكامل لجنوب إفريقيا (IRCSA,2011).

٢- المجلس الدولي للإبلاغ المتكامل في المملكة المتحدة (IIRC,2011).

وقد أصبح إعداد تقرير متكامل إلزامياً بدءاً من ١ مارس ٢٠١٠ للمؤسسات المدرجة في بورصة جوهانسبرغ وفي أماكن أخرى تقوم العديد من الشركات بتجربة

الأعمال التحضيرية لتقرير متكامل مع استمرار تطور المفهوم والعملية وإعداد التقارير، وبدون وصف موحد لهذا المفهوم (Abeysekera,2013:228).

يصف (IRCSA) الإبلاغ المتكامل بأنه "تمثيل كلي ومتكامل لأداء الشركة من حيث تمويلها واستدامتها"، إن الهدف العام للإبلاغ المتكامل هو مساعدة المستخدمين على تقييم ما إذا كان يمكن للمؤسسة تحديد قيمتها والحفاظ عليها على المدى القصير والمتوسط والطويل، والإبلاغ المتكامل هو نهج تُظهر به الشركات مسؤوليتها تجاه الاقتصاد العالمي للمستخدمين الرئيسيين الثلاثة: المساهمون والمجتمع والبيئة.

تنص (IIRC) في المملكة المتحدة على أن الإبلاغ المتكامل "يجمع المعلومات المادية حول استراتيجية الشركة وحوكمتها وأدائها وآفاقها، ويعكس السياق التجاري الذي تعمل فيه أي إنه يوفر تمثيلاً واضحاً وموجزاً لكيفية إظهار الشركة للإدارة وكيف تخلق قيمة الآن وفي المستقبل حيث يجمع الإبلاغ المتكامل بين أكثر العناصر المادية للمعلومات التي يتم الإبلاغ عنها في سلاسل منفصلة للإبلاغ وهي (المالية، التعليقات الإدارية، الحوكمة، المكافآت، الاستدامة)، والأهم من ذلك يُظهر التواصل فيما بينها ويشرح كيف تؤثر قدرة الشركة على إنشاء القيمة والحفاظ عليها في المدى القصير والمتوسط والطويل" (IIRC,2011:1,3,6).

ومع ذلك لم تحدد المؤسساتان التماسك بين فروع التقارير المختلفة وتمثل الرؤية المفاهيمية والعملية في توحيد الاتصال بين خيوط التقارير المختلفة لكامل المؤسسة التماسكة في الرؤية وهي صورة للحالة التنظيمية المستقبلية المرغوبة (Bass,1987:51)، لذلك أن الإبلاغ المتكامل يجعل الشركة مسؤولة عن أدائها للمستخدمين في الوصول إلى رؤيتها (طويلة الأجل) من خلال استخدام الموارد متعددة الأبعاد (المالية وغير المالية) (Abeysekera,2013:228).

ويرى الباحث ان مفهوم الإبلاغ المتكامل هو عبارة عن دمج الجوانب المختلفة للأنشطة التنظيمية في الشركة بموجب تقرير يظهر كيفية توافق استراتيجية الشركة مع الجوانب المالية بحيث يمكن للمستخدمين أن معرفة كيفية تأثير استراتيجية الشركة على أدائها وقيمتها.

٢- أهمية الإبلاغ المتكامل (IR)

تعمل المحاسبة المالية على تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات مفيدة في صياغة

القرارات الاقتصادية فيقوم صناع القرار او المستثمرون بمقارنة القيمة الجوهرية للأصل بالسعر الحالي من أجل تحديد ما إذا كان يجب شرائه أو حجزه أو بيعه لكن المعلومات المقدمة في البيانات المالية لا تكفي غالباً لهذا الغرض وأن المعلومات الإضافية وخاصة المتعلقة بالتقييم هي المعلومات ضرورية، وقد تطور مفهوم الإبلاغ المتكامل بمرور الوقت ليلبي الاحتياجات الإضافية من المعلومات (Penman,2013:592).

وقد اكتسب الإبلاغ المتكامل (IR) اهتماماً كبيراً لأنه مفهوم حديث ويعتمد على مختلف أفكار مفاهيم (EBR) وتدمج هذه المفاهيم حول الهدف النهائي المتمثل في خلق القيمة، وهي تقوم بعملية الترابط بين معلومات التقارير المختلفة للشركة وتعتبر عنها بصورة تقرير متماسك وموجز يظهر الترابط بين العناصر المهمة وإمكاناتها لخلق القيمة والحفاظ عليها (Zhou et al.,2017:94)، من أجل تعزيز إفصاحات الشركات والاستجابة لنداءات السوق من أجل تحقيق مزيد من التماسك والاتساق وقابلية المقارنة بين تقارير الشركات والمعايير والمتطلبات المتعلقة بها ولا يزال السؤال الذي لا يزال دون حل المتمثل بعد معرفة بنود المعلومات المفيدة للمستثمرين ومتخذي القرارات، لذلك فإن تقارير الإبلاغ المتكامل هي تحت مراجعة مستمرة (Ramin &Lew,2015:28).

الجانب العملي:

المبحث الأول

نبذة تعريفية عن الشركة العامة للسمنت العراقية

١- الشركة العامة للسمنت العراقية

إن الشركة العامة للسمنت العراقية هي احدى اهم الشركات الكبرى التابعة لوزارة الصناعة والمعادن العراقية، تم تأسيسها في عام ١٩٣٦ ووضعت النجاح والتفوق والتميز شعاراً لها وان الأرقام الإنتاجية التي حققتها والسمعة الطيبة لنوعية منتجاتها كانت شاهداً على ذلك من خلال المبيعات الضخمة التي غطت السوق العراقية من شماله الى جنوبه شاهداً اخرأ على ما ذكر.

حيث تبنت رسم ووضع سياستها الإنتاجية والتسويقية بشكل مستقل من خلال الصلاحيات الممنوحة لمجلس إدارتها ومن خلال كادرها الخبير في المجالات الفنية والإدارية

فقد كانت تلك السياسات مبنية على إطار تحقيق المصلحة الاقتصادية من خلال ردد السوق المحلية بالمنتج الوطني المطابق بمواصفاته النوعية للمواصفة القياسية العراقية وبالتالي تحقيق دخل قومي متميز يشار إليه بعشرات المليارات من الدنانير العراقية سنوياً.

وبعد ٢٠٠٣ ورغم أن الظروف الاقتصادية والأمنية التي أحاطت بالبلد بصورة عامة كانت صعبة للغاية، إلا أن عجلة الصناعة والتشغيل والإنتاج في معامل الشركة لم تتوقف لكنها واجهت منافسة السمنت المستورد الذي غزى الأسواق الذي تسبب بانخفاض ارقام المبيعات، على الرغم من أن معامل الشركة الثمانية عشر ممتدة من شمال العراق الى جنوبه التي تمتاز بجودة المنتج الذي جعل علامة السمنت العراقية كماركة تجارية مميزة، ومن الممكن وصفها بالشركات والمؤسسات الحكومية الأولى الممولة ذاتياً التي عملت على إعداد ملفات استثمارية لمعامل شركتها بغية النهوض بواقع التشغيل والإنتاج ورفع كفاءة الأداء بأسلوب علمي متقدم وحرص شديد على أن تكون عائلية وملكية هذه المعامل إلى الدولة.

ومن اهم الأسباب التي جعلت الشركة العامة للسمنت العراقية تتجه إلى استثمار معاملها من قبل الشركات الرصينة والمتخصصة في صناعة السمنت هو لتطوير تلك المعامل وجعلها منتجة وراحة ويعتبر الحل الأمثل للنهوض بواقع تلك المعامل نتيجة التقادم الزمني لها وتراكم الأعطال في أجزائها في السنوات الماضية وارتفاع كلفة الصيانة والتأهيل مقارنة مع موارد الشركة المحدودة، فأصبح من الصعب على الشركة تأهيل وتشغيل المعامل والوصول بها إلى سقف يقارب طاقاتها التصميمية مما استوجب إحالتها إلى الاستثمار إضافة إلى المنافسة غير العادلة مع السمنت المستورد الذي أغرق السوق العراقية بعد عام ٢٠٠٣ مما دعا الإدارة العليا في الشركة العامة للسمنت العراقية لخوض تجربة الاستثمار، وقد فرضت شروط على المستثمر ففيما يتعلق بالموظفين فقد اوصت الشركة بتدريبهم وتحفيزهم وتقديم خدمات أخرى اجتماعية لهم كأحد أسس المفاضلة والتنافس بين المستثمرين، إن فرص التدريب التي أعدتها الشركة العامة للسمنت العراقية لموظفيها بكافة مستوياتهم الوظيفية وعناوينهم وتخصصاتهم الفنية والإدارية والمالية والقانونية جعلت ملاكاتها محل ثقة وتقدير عاليين لدى دوائر وزارة الصناعة والمعادن وكذلك المؤسسات الحكومية الأخرى ذات الصلة الإدارية والاقتصادية بالشركة العامة للسمنت العراقية، فدورات التدريب

والتطوير داخل العراق وخارجه كانت ضمن أولوياتها وهي الأخرى نجحت بنجاحات الشركة على كافة الأصعدة.

وفيما يتعلق بعينة البحث تم اختيار معملين من بين (١٨) معمل تابع للشركة العامة للسمنت العراقية وهما (معمل سمنت الكوفة، معمل سمنت كربلاء)، وكانت أسباب اختيار هذين المعملين هي كما يلي:

أ - فيما يخص معمل سمنت الكوفة فبحسب مجلة آفاق السمنت التي تصدرها الشركة العامة للسمنت العراقية في العدد الخامس لسنة (٢٠١٩) هو أكثر معمل تعول عليه لوجود خبرة كبيرة حيث يحتوي المعمل على كادر فني جيد وكفوء، وان طريقة انتاج المعمل هي الطريقة الرطبة التي يمكن السيطرة على الانتاج والتحكم به اكثر بكثير من الطريقة الجافة المتبعة ببقية المعامل، ولكن كل هذه الإمكانيات تصطدم بخطوط إنتاجية أربعة قديمة ومتهالكة حيث يعود تاريخ شرائها الى تاريخ تأسيس المعمل في عام (١٩٧٥)، ذلك يدعو الى اظهار كل المعلومات الإيجابية فضلاً عن المشاكل التي يعاني منها المعمل لتعزيز مستوى الإبلاغ ومن ثم على القرارات الاستراتيجية المتعلقة بمستقبل المعمل كتطويره او شطبه او احواله للاستثمار.

ب - فيما يخص معمل سمنت كربلاء المستثمر من قبل شركة لافارج الفرنسية فكان بسبب كونه أكثر معامل السمنت في العراق انتاجاً فهو ينتج ما يقارب المليون طن سنوياً وهو رقم كبير جداً يمثل اضعاف ما ينتج في بقية معامل السمنت في العراق فالمعمل الذي يليه في الإنتاج هو معمل سمنت الكوفة الذي يقارب المليون طن سنوياً اما ببقية المعامل فهي اقل من (٥٠٠) ألف طن سنوياً بالإضافة الى الأرباح السنوية الكبيرة مقارنة ببقية المعامل، كل هذه الإنجازات التي حصل عليها معمل سمنت كربلاء هو بسبب الاستثمار الناجح من قبل شركة لافارج وجعل المعمل هو القدوة بين معامل الشركة العامة للسمنت العراقية، ذلك يشجع الدولة على تكرار اتباع سياسة الاستثمار لبقية المعامل من قبل شركات رصينة للحصول على زيادة في جودة الإنتاج وربحية اعلى وإنتاج اكثر، ويساعد الابلاغ المتكامل المستثمرين المحتملين في الحصول على معلومات كاملة عن معامل الشركة.

بعد ذكر أسباب اختيار عينة البحث سيتم التطرق إليها فيما تبقى من هذا البحث.

٢- معمل سمنت الكوفة

يعد معمل سمنت الكوفة من أكبر معامل السمنت في العراق الذي تأسس عام (١٩٧٥) وهو وحدة اقتصادية مملوكة للدولة بالكامل تمتاز بالتمويل الذاتي ، ويتمتع المعمل بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري حيث يعمل وفق الأسس الاقتصادية، ويرتبط المعمل ادارياً بمقر الشركة العامة للسمنت العراقية التابعة لوزارة الصناعة والمعادن، وموقع معمل سمنت الكوفة هو في الجنوب الشرقي من مدينة الكوفة بمسافة (٧.٥) كيلو متر عن مركز المدينة، وحرص المعمل على التواصل مع الشركات الشقيقة في مجال الصناعة لتحسين المواصفات النوعية وزيادة الخبرات للعاملين والإسهام بالبحوث العملية التي تعمل على إيجاد بدائل اقتصادية تساهم في تقليل كلف الإنتاج وزيادة كفاءة نوعية السمنت مع الحفاظ على مستوى ربح نوعي منطقي للمعمل.

٣- معمل سمنت كربلاء

معمل سمنت كربلاء هو أحد معامل الشركة العامة للسمنت العراقية الثمانية عشر التابعة لوزارة الصناعة والمعادن العراقية، وموقعه هو في قضاء عين التمر التابع لمحافظة كربلاء المقدسة، وتأسس المعمل في عام (١٩٨٤) بخطين انتاجيين وبطاقة تصميمية كانت تبلغ في حينها (1,900,000) طن سنوياً وتعتمد على الطريقة الجافة في التصنيع ومنتجه الرئيسي هو السمنت البورتلاندي المقاوم للأملاح.

وقد ابرمت الشركة العامة للسمنت العراقية (الجنوبية سابقاً) في ٢٧/٤/٢٠١٠ عقداً مع شركة (لافارج الفرنسية) لتشغيل وتأهيل معمل سمنت كربلاء بفترة زمنية قدرها (١٥) سنة وفق قانون الشركات العامة المرقم (٢٢) لسنة (١٩٩٧) وهذا العقد يعتبر نقلة نوعية في مجال الاستثمار وتشغيل المعامل للشركة العامة للسمنت العراقية والذي ينص على صيانة وتأهيل وتشغيل المعمل بأعلى ما يمكن من الطاقات الإنتاجية مع الالتزام الكامل بدفع كافة رواتب ومستحقات المتسبين مقابل دفع حصة سنوية من منتج السمنت الى شركة لافارج وهي (٢٠٪) من الإنتاج السنوي وفق ضوابط وكشوفات للجان مشكلة من المعمل ومقر الشركة التي بدورها تقوم بتقديم كشوفات دورية ترفع بها تقارير مبرمجة شهرياً إلى الإدارة

العامّة لتبيان التصاعد البياني في تنفيذ بنود العقد وأهم ما تم إنجازه من قبل شركة لافارج مثل تحقيق الطاقة الإنتاجية العقدية وتنصيب أجهزة مخبرية حديثة وتنصيب منظومة أجراء التحاليل الكيميائية وتنصيب منظومة ترسيب للغبار في مبرد الكلنكر إضافة إلى تنصيب محطة (R.O)، وكذلك تنصيب محطة توليد الطاقة الكهربائية بالمعمل من شركة (هيونداي) تعمل بالنفط الأسود وبطاقة إنتاجية (٥٠) ميكا واط بالإضافة إلى وإشراك العاملين في مختلف الاختصاصات بدورات تدريبية داخل وخارج العراق.

إن تجربة الاستثمار لمعامل الشركة هي إحدى الحلول الناجحة للنهوض بواقع صناعة السمنت الوطنية وتشجيع القطاع الخاص واستقطاب الأموال التي تعاني الدولة من شحتها في ظل التقشف لتدني واردات الدخل القومي والريعي المعتمدة على النفط المتهاوي في الأسعار، إلا أن نجاح هذه التجربة واتخاذ القرار الاستثماري الأمثل يتطلب إبلاغ مالي يوفر معلومات عن كافة الأبعاد التي تضمنتها تقارير الإبلاغ المتكامل لتشخيص الجوانب التي تحتاج إلى تطور وتزيد من القيمة الاقتصادية للشركة بالإضافة إلى أن تطبيق الإبلاغ المتكامل على المعامل المستثمرة سيكون عامل جذب للمستثمرين الخارجيين كونها ستوفر البيانات عن مدى التطور والنمو في اهتماماتهم المستقبلية فيما يخص الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

المبحث الثاني

أ نموذج مقترح لتقارير الأعمال المحسنة في الشركة العامة للسمنت العراقية

إن الهدف العام للتقارير المالية هو توفير معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين لمساعدتهم في اتخاذ قرارات الاستثمار وغيرها من القرارات الاستراتيجية الأخرى، والتقارير المالية التي تفصح عنها معامل الشركة العامة للسمنت العراقية حالياً هي القوائم المالية الأربعة (الميزانية العامة، كشف الدخل، كشف التدفق النقدي، الأرباح المحتجزة)، وهذه القوائم المالية توفر معلومات مالية منقوصة من منظور المستخدمين وأهمهم المستثمرين، إن كانت الشركة تستهدف جذبهم في قراراتها الاستراتيجية كتطوير الشركة لمعاملها من خلال عقود الاستثمار.

لذلك لا بد من أن تقوم الشركة العامة للسمنت العراقية بتقديم معلومات إضافية مكتملة

تعزيز الإبلاغ المالي باستعمال الإبلاغ المتكامل (٦٤٥)

للقوائم المالية الأربعة لتعطي صورة متكاملة عن الوضع الحالي للشركة وامكانياتها الاقتصادية فضلاً عن الفرص والمخاطر والخطط المستقبلية وهذه المعلومات الإضافية لا توفرها الإفصاحات الحالية للشركة فلا بد من تقديم أنموذج للإفصاحات الطوعية معززة للإفصاحات الحالية ولا يشترط من كون المعلومات المقدمة من تلك الإفصاحات بأن تكون مالية، فيمكن ان تكون غير مالية ايضاً التي تتميز بقدرتها على تقديم معلومات اكثر وضوحاً وسهولة في التفسير من قبل المستخدمين.

يقدم الإبلاغ المتكامل معلومات متكاملة عن الوحدة الاقتصادية فهي تساهم في تضيق الفجوة بين القيمة السوقية الفعلية المحتملة للشركة والقيمة السوقية الحالية، وتعرض تقارير الإبلاغ المتكامل معلومات تفصيلية مالية ومعلومات غير مالية.

١- انموذج مقترح للإبلاغ المتكامل (IR)

يعرض الجدولان (١) (٢) انموذج الابلاغ المتكامل لكل من معمل سمنت كربلاء ومعمل سمنت الكوفة اعتماداً على البيانات المالية لسنة ٢٠١٨ مع بعض البيانات الأخرى حسب متطلبات كل عنصر.

الجدول رقم (١) انموذج تقرير الابلاغ المتكامل لمعمل سمنت كربلاء كما في ٢٠١٨/١٢/٢١

١- مقدمة التقرير

المعلومات التعريفية عن الوحدة الاقتصادية

تاريخ التأسيس: ١٩٨٤.

الكلفة: ١٩٢٨٢٠٧٦٢.٥٧٩ دينار.

الشركة المنفذة: شركة (Krupp Polysius) الألمانية.

عدد الخطوط الانتاجية: خطان انتاجيان.

الطاقة التصميمية: (2 400 000) طن سمنت سنوياً.

طريقة التصنيع: الطريقة الجافة.

أعضاء مجلس الإدارة الشركة العامة للسمنت العراقية

الاسم	التفاصيل	المنصب
حسين محسن عبيد	رئيس مجلس الإدارة	مدير عام الشركة العامة للسمنت العراقية
علي زيدان خلف	معين من قبل الوزارة	معاون السمنت الشمالية
محمد حسن ناجي	معين من قبل الوزارة	معاون السمنت الجنوبية
وفاء عبدالكريم محمد	معين من قبل الوزارة	مدير قسم الشؤون المالية
نجم عبد محمد	معين من قبل الوزارة	مدير التخطيط والسيطرة على الانتاج
خالد خليل محمد	معين من قبل الوزارة من خارج الشركة	رئيس قسم/ جامعة الموصل
هجران زين العابدين	معين من قبل الوزارة من خارج الشركة	تدريسي/ الجامعة التكنولوجية
ريسان مطر علي	منتخب من قبل موظفي الشركة	موظف في الشركة العامة للسمنت العراقية
احمد كاظم عبدالحسين	منتخب من قبل موظفي الشركة	موظف في الشركة العامة للسمنت العراقية

ثانياً: تمثيل العنصر النسوي: تمثل العنصر النسوي عضو واحد من مجموع أعضاء المجلس وبذلك تكون نسبة التمثيل هي (11.11%) من مجموع أعضاء المجلس.

ثالثاً: مكافئات أعضاء مجلس الإدارة: لم يتم منح أي مكافئة لأعضاء مجلس الإدارة خلال عام (٢٠١٨).

رابعاً: اجتماعات مجلس الإدارة خلال عام (٢٠١٨):

ت	تاريخ الاجتماع	عدد الحضور	التفاصيل
١	٢٠١٨/١/٢٩	٩	تناولت الجلسة البحث في الخطط المرسومة للعام ٢٠١٨ والمراحل التي وصلت اليها ومطابقتها للسقوف الزمنية المحددة لتطبيقها.
٢	٢٠١٨/٥/١٥	٩	الإعلان عن تطورات غير المسبوقة على مستوى الإنتاج والتسويق.
٣	٢٠١٨/٦/٢٦	٨	مناقشة متطلبات الموظفين التي وجه السيد المدير العام باستحصال كافة حقوق المنتسب وفق الضوابط والقوانين والإسراع بتبليغها من قبل الأقسام المختصة من خلال التعاون الدائم وسماع جميع المقترحات التي تطرح من قبل الموظفين.
٤	٢٠١٨/٨/٨	٩	التأكيد على جودة الإنتاج ورفع الطاقات الإنتاجية وجودة الأداء للموظفين المرتبط بالتحفيز المعنوي والمادي وخلق روح الانتماء لكل العاملين في الشركة وإدارتها.
٥	٢٠١٨/١٠/٢٢	٧	تخفيض سعر البيع لمادة السمنت المقاوم، لزيادة المبيعات وليكون سعر المنتج منافس في السوق.

خامساً: اهم المسؤولين التنفيذيون:

الاسم	المنصب
خالد الدكاني	مدير المعمل
باسم الخلايلة	مدير الإدارة
دوميترو مونتيو	المدير المالي
جورج الياس	مدير التسويق
رسلان آغابيلي	مدير الإنتاج

٣- مدقق الحسابات الخارجي

قام ديوان الرقابة المالية الاتحادي بتدقيق أنشطة وحسابات معمل سمنت كربلاء للسنة المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠١٨ طبقاً لمقتضيات قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم (٣١) لسنة ٢٠١١ (المعدل) والتشريعات المرعية الأخرى ووفقاً للقواعد والأعراف المعتمدة، وتحفظ ديوان الرقابة المالية الاتحادي على نقطتين وهما:

١- لم يقيم المعمل بالتخطيط لكمية انتاجه خلال عام (٢٠١٨) وفق الطاقات التصميمية والمتاحة لغرض مقارنتها مع ما هو متحقق ومعرفة اسباب الانحرافات.

٢- وجود تأثير بيئي لصناعة السمنت على المناطق المحيطة بها من خلال الغبار والغازات المتصاعدة من العملية الإنتاجية بسبب عدم كفاءة المرسبات الرئيسية للخطين الانتاجيين وهي تعمل بكفاءة (٦٥٪).

٤- الرقابة الداخلية

اهم اعمال القسم خلال عام (٢٠١٨) هي:

١- اعداد تقارير شهرية تتضمن نتائج نشاطها للمدة السابقة للتقرير ورفعها الى المدير العام وعلى ادارة الشركة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتصفية المخالفات التي تضمنها التقارير خلال مدة ثلاثين يوما من تاريخ ورودها الى مكتب المدير العام.

٢- عرض التقارير الشهرية على مجلس الادارة شهريا وتعتبر من التقارير الدورية الاساسية المطلوبة للمناقشة واتخاذ القرارات بصدها.

٣- التحقق من التزام العاملين بأحكام القوانين والأنظمة والقرارات المعمول بها.

٤- وضع السياسات والإجراءات الداخلية التي تستخدم في اعداد القوائم المالية.

٥- وخلال عام ٢٠١٨ لم تظهر أي مشاكل او خروقات جوهرية في معمل سمنت كربلاء.

٥- المساهمة في تنمية المجتمع والحفاظ على البيئة

ان الهدف الرئيسي لمعمل سمنت كربلاء هو المساهمة في النهضة العمرانية التي يتبناها العراق حيث تعتبر صناعة السمنت من الصناعات الاستراتيجية المهمة لقيام النهضة العمرانية الشاملة في البلاد، حيث قامت إدارة المعمل بحملة تليط الشوارع وتشجيرها وحملات تنظيف في داخل المعمل والمناطق المحيطة به.

وفيما يخص البيئة قام المعمل بصيانة مرسبات الغبار الرئيسية عدد (٢) ومرسبة غبار ثانوية واحدة لغرض تنقية الجو من رذاذ مادة السمنت المتطاير من افران المعمل.

٦- معلومات عامة

١- سعر بيع مادة السمنت خلال عام ٢٠١٨

التاريخ	سعر البيع
٢٠١٨/١٠/٢١ - ٢٠١٨/١٠/١	دينار (120 000)
٢٠١٨/١٠/٢٢ - ٢٠١٨/١٢/٣١	دينار (103 000)

٢- الاحداث الجوهرية خلال عام (٢٠١٨): لا توجد اي احداث جوهرية خلال العام.

القسم الثالث: الإفصاح عن استراتيجية وتخصيص الموارد

الجدول ادناه يبين خليط المواد الأولية المستخدمة في الإنتاج وكميات الكلنكر المنتجة فعلاً مقارنة بكمياتها المعيارية ومقدار انحرافاتها لعام (٢٠١٨):

نوع المنتج	معامل التحويل القياسي	كمية الإنتاج الفعلي/ طن	كمية المواد الأولية الداخلة في الإنتاج/طن		الانحرافات /طن (١-٢)	نسبة الانحراف من الخليط المعياري %
			خليط معياري (١)	خليط فعلي (٢)		
كلنكر مقاوم	1.724	1,601,687	٢,٧٦١,٣٠٨	3,597,243	٨٣٥,٩٣٥	٣٠.3%

القسم الرابع: الإفصاح عن الفرص والمخاطر

طور معمل سمنت كربلاء طاقته الإنتاجية خلال السنتين (٢٠١٧-٢٠١٨) لتصل الى طاقة إنتاجية فعلية مقارنة للمليونين طن سنوياً بعد ما كانت في سنة (٢٠١٦) هي اقل من مليون طن سنوياً وذلك من شأنه يعمل على زيادة المبيعات السنوية وبالتالي زيادة الأرباح، ويعمل المعمل على محاربة مخاطر الرشوة والفساد ذات الخطورة العالية على سمعة وأداء ومستقبل معمل سمنت كربلاء من خلال تطبيق مبادرة المشتريات المستدامة والتي تهتم بجميع جوانب عمليات شراء المواد والخدمات من

(٦٥٠)..... تعزيز الإبلاغ المالي باستعمال الإبلاغ المتكامل

الموردين الذين يستوفون الممارسات القانونية والأخلاقية العادلة المتوافقة مع قواعد السلوك الخاصة بموردي المعمل.

القسم الخامس: الإفصاح عن الأنشطة المستقبلية.

بحلول العام ٢٠٣٠، نريد مساعدة (٧٥) مليون شخص ليعيشوا حياة أفضل من خلال حلولنا السكنية ذي الأسعار المعقولة، ومبادراتنا التجارية الشاملة واستثماراتنا المجتمعية، ان خطة معملنا هي بالتوجه قدماً نحو الاستدامة وأن نضع معايير جديدة نريد أن نغير الطريقة التي تعمل فيها صناعتنا وأن نشجع قطاع البناء برمته للعب دوره لمعالجة القضايا الكبرى في العراق، ووضعنا خطة طويلة الأمد متكامل في عام (٢٠٣٠) وتركز هذه الخطة على كيفية تمكننا من تحسين استدامة عملياتنا والتوصل إلى حلول مبتكرة ومستدامة لبناء بنى تحتية أفضل وتنظر خطتنا أيضاً الى ما وراء اعمالنا وفعاليتنا لصناعات أوسع. ونحن ملتزمون بالعمل في شراكات لجعل كامل سلسلة قيمة البناء أكثر ابتكاراً وأكثر وعياً في استخدام الموارد وأثرها على الطبيعة. ونحن ملتزمون بتحسين حياة المجتمعات بتوفير حلول للتحديات التي يواجهونها، ونحن نعتقد بأن "خطة العام ٢٠٣٠" ستساعدنا للقيام بالأفضل وستساعدنا في بناء المستقبل.

القسم السادس: الإفصاح عن الأداء الفعلي للوحدة الاقتصادية

الجدول أدناه يبين المبيعات المخططة والفعليّة لمنتج السمنت لسنة (2018) ومقارنته بسنة (2017):

السنة	المبيعات المخططة (١)	المبيعات الفعلية (٢)	نسبة التحقق ١ : ٢
٢٠١٧	طن (2 200 000)	طن (2 001 806)	%80
٢٠١٨	طن (2 200 000)	طن (1 993 806)	%79.75
نسبة التغير		(%0.004)	

المصدر: اعداد الباحث

الجدول رقم (٢) انموذج تقرير الإبلاغ المتكامل لمعمل سمنت الكوفة كما في ٢٠١٨/١٢/٢١

١- مقدمة التقرير

المعلومات التعريفية عن الوحدة الاقتصادية

معمل سمنت الكوفة هو معمل مملوك للدولة بالكامل وهو واحد من ضمن مجموعة معامل الشركة العامة للسمنت العراقية وهي الشركة العامة الحكومية الوحيدة في مجال صناعة السمنت.

تاريخ التأسيس: عام (١٩٧٥)

كلفة التأسيس: (63,233,500.216) دينار

الشركة المنفذة: (F.L.S) الدنماركية

عدد الخطوط الإنتاجية: أربعة خطوط

الطاقة التصميمية: (1 781 000) طن سممت سنوياً

طريقة التصنيع: الطريقة الرطبة

موقع الوحدة الاقتصادية على الانترنت:

الموقع	الرابــــط
الموقع الالكتروني	http://www.southern-cement.com
الفييس بوك	https://www.facebook.com/3223450924437238 معمل-سمنت-الكوفه-
البريد الالكتروني	kufa@southern-cement.com

٢- محتويات التقرير:

القسم الأول: لمحة مختصرة عن الوحدة الاقتصادية

ان معمل سمنت الكوفة هو من اكبر معامل السمنت في العراق وهو معمل تابع الى شركة السمنت العراقية وهي احدى الشركات التابعة لوزارة الصناعة والمعادن والتي تتمتع بالشخصية المعنوية ويقع موقع معمل سمنت الكوفة في منطقة البراكية جنوب شرق مدينة الكوفة بمسافة ٧.٥ كم وهي ناحية تابعة لقضاء الكوفة في محافظة النجف الاشرف.

القسم الثاني: الإفصاح عن حوكمة الوحدة الاقتصادية

١- بيان بالإجراءات التي تم اتخاذها لاستكمال نظام حوكمة الشركات خلال عام/ ٢٠١٨ وكيفية تطبيقها.

انه من دواعي فخرنا واعتزازنا في معمل سمنت الكوفة اننا نطبق اعلى المعايير وافضل الممارسات بشأن معايير الانضباط المؤسسي كما في قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة (١٩٩٧) ودليل القواعد الإجرائية في الشركة العامة للسمنت العراقية، وتحقق الممارسات الكفاءة في العمل بما يعود على جميع المستخدمين و الأطراف المعنية من موارد بشرية وعملاء وتمثل

الوجه الافضل لاقتصاد العراق.

٢- تشكيل مجلس الإدارة

اولاً- الجدول ادناه يوضح اسم رئيس مجلس الإدارة واعضائه ومناصبهم وطريقة ترشحهم للعضوية:

الاسم	التفاصيل	المنصب
حسين محسن عبيد	رئيس مجلس الادارة	مدير عام الشركة العامة للسمنت العراقية
علي زيدان خلف	معين من قبل الوزارة	معاون السمنت الشمالية
محمد حسن ناجي	معين من قبل الوزارة	معاون السمنت الجنوبية
وفاء عبدالكريم محمد	معين من قبل الوزارة	مدير قسم الشؤون المالية
نجم عبد محمد	معين من قبل الوزارة	مدير التخطيط والسيطرة على الانتاج
خالد خليل محمد	معين من قبل الوزارة من خارج الشركة	رئيس قسم/ جامعة الموصل
هجران زين العابدين	معين من قبل الوزارة من خارج الشركة	تدريسي/ الجامعة التكنولوجية
ريسان مطر علي	منتخب من قبل موظفي الشركة	موظف في الشركة العامة للسمنت العراقية
احمد كاظم عبدالحسين	منتخب من قبل موظفي الشركة	موظف في الشركة العامة للسمنت العراقية

ثانياً: تمثيل العنصر النسوي: تمثل العنصر النسوي عضو واحد من مجموع أعضاء المجلس وبذلك تكون نسبة التمثيل هي (١٢.٥٪) من مجموع أعضاء المجلس.

ثالثاً: مكافئات أعضاء مجلس الإدارة: لم يتم منح أي مكافئة لأعضاء مجلس الإدارة خلال عام (٢٠١٨).

رابعاً- اجتماعات مجلس الإدارة خلال عام (٢٠١٨):

ت	تاريخ الاجتماع	عدد الحضور	التفاصيل
١	٢٠١٨/١/٢٩	٩	تناولت الجلسة البحث في الخطط المرسومة للعام ٢٠١٨ والمراحل التي وصلت اليها ومطابقتها للسقوف الزمنية المحددة لتطبيقها.
٢	٢٠١٨/٥/١٥	٩	الإعلان عن تطورات غير المسبوقة على مستوى الإنتاج والتسويق.
٣	٢٠١٨/٦/٢٦	٨	مناقشة متطلبات الموظفين التي وجه السيد المدير العام باستحصال كافة حقوق المنتسب وفق الضوابط والقوانين والإسراع بتبليغها من قبل الأقسام المختصة من خلال التعاون الدائم وسماع جميع المقترحات التي تطرح من قبل الموظفين.
٤	٢٠١٨/٨/٨	٩	التأكيد على جودة الإنتاج ورفع الطاقات الإنتاجية وجودة الأداء للموظفين المرتبط بالتحفيز المعنوي والمادي وخلق روح الانتماء لكل العاملين في الشركة وإدارتها.
٥	٢٠١٨/١٠/٢٢	٧	تخفيض سعر البيع لمادة السمنت المقاوم الى (٨٥) الف دينار للطن بعد ان كانت (٩٥) الف دينار للطن الواحد، لزيادة المبيعات وليكون سعر منافس في السوق.

خامساً: المسؤولون التنفيذيون:

الاسم	المنصب
سمير سامي عبد تعبان	مدير المعمل
مدير الادارة	مدير الإدارة
امير حبيب مطلق	المدير المالي
عيد الرضا نذير احمد	مدير التسويق
جميل إبراهيم حسين	مدير الإنتاج

٢- مدقق الحسابات الخارجي

قام ديوان الرقابة المالية الاتحادي بتدقيق أنشطة وحسابات معمل سمنت الكوفة للسنة المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠١٨ طبقاً لمقتضيات قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم (٣١) لسنة ٢٠١١ (المعدل) والتشريعات المرعية الأخرى ووفقاً للقواعد والأعراف المعتمدة، تحفظات ديوان الرقابة المالية على أنشطة وحسابات معمل سمنت الكوفة لسنة (٢٠١٨):

١- توقف بعض خطوط الإنتاج بسبب:

أ- توقف خط صناعة الأكياس الورقية التابعة لمعمل سمنت الكوفة وقد بررت إدارة المعمل أسباب توقفه إلى ارتفاع سعر المادة الأولية (الرولات الورقية) الخاصة بإنتاجه.

ب- استمرار توقف مرسبة الفرن الرابع منذ بداية السنة وقد كان تبرير إدارة المعمل هو بسبب اعمال التأهيل والصيانة.

٢- من خلال دراستنا لتقارير الإنتاج لسنة ٢٠١٨ لوحظ ارتفاع ساعات التوقف ولجميع المراحل الإنتاجية حيث تراوحت ما بين (٣٥٪- ٩٧٪) وكما مبين أدناه:

خط الإنتاج	ساعات العمل الكلية	ساعات الاشتغال الكلية	ساعات التوقف	نسبة التوقف
فرن رقم (١)	٨٧٦٠	٤٠٨١	٤٦٧٩	٥٣%
فرن رقم (٢)	٨٧٦٠	٥٦٥٤	٣١٠٦	٣٥%
فرن رقم (٣)	٨٧٦٠	١٩٧٤	٦٧٨٦	٧٧%
فرن رقم (٤)	٨٧٦٠	٢٩٠٣	٥٨٥٧	٦٧%
طاحونة رقم (١)	٨٧٦٠	٢٤٧	٨٥١٣	٩٧%
طاحونة رقم (٢)	٨٧٦٠	٤٥٧٣	٤١٨٧	٤٨%
طاحونة رقم (٣)	٨٧٦٠	٣٩٥٧	٤٨٠٣	٥٥%
طاحونة رقم (٤)	٨٧٦٠	٣١٧٧	٥٥٨٣	٦٤%

٣- لا يزال معمل سمنت الكوفة يعتمد على التكنولوجيا التي حصل عليها عند تأسيسه لإغراض إنتاج مادة السمنت وعدم مواكبة التطور الحاصل على الآلات والمعدات المستخدمة في الإنتاج وأقتصر دورها في تطوير المعرفة لدى البعض من موظفيها من خلال المشاركة في الدورات المقامة داخل العراق وخارجه.

٤- حقق المعمل عجزاً خلال سنة ٢٠١٨ مقداره (15,055,270,358) دينار في حين بلغ العجز لسنة ٢٠١٧ (9,666,348,778) دينار.

٥- وجود تأثير بيئي لصناعة السمنت على المناطق المحيطة بها من خلال الغبار والغازات المتصاعدة من العملية الإنتاجية بسبب توقف بعض مرسبة الخط الرابع الرئيسية لمدة شهر وقد بررت إدارة المعمل ذلك التوقف هو بسبب صيانة المرسبة.

٤- الرقابة الداخلية

اهم اعمال القسم خلال سنة (٢٠١٨) هي:

١- اعداد تقارير شهرية تتضمن نتائج نشاطها للمدة السابقة للتقرير ورفعها الى المدير العام لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتصفية المخالفات التي تضمنتها التقارير.

٢- عرض التقارير الشهرية على مجلس الادارة شهريا وتعتبر من التقارير الدورية الاساسية المطلوبة للمناقشة واتخاذ القرارات بصدها.

٣- التحقق من التزام العاملين بأحكام القوانين والأنظمة والقرارات المعمول بها.

٤- وضع السياسات والإجراءات الداخلية التي تستخدم في اعداد القوائم المالية.

٥- وخلال عام ٢٠١٨ لم تظهر أي مشاكل او خروقات جوهرية في معمل سمنت الكوفة.

٥- المساهمة في تنمية المجتمع والحفاظ على البيئة

ان الهدف الرئيسي لمعمل سمنت الكوفة هو المساهمة في النهضة العمرانية التي يتبناها العراق حيث تعتبر صناعة السمنت من الصناعات الاستراتيجية المهمة لقيام النهضة العمرانية الشاملة في البلاد.

استمرار حملة التشجير داخل وخارج معمل سمنت الكوفة مع مراعاة الري بالتقيط من اجل توفير أكبر قدر من المياه كما وتم وضع المصاطب والمظليات في الساحات والشوارع العامة. وفيما يخص البيئة قام المعمل بوضع مرسبات الغبار الرئيسية عدد (٤) ومرسبة غبار ثانوية واحدة لغرض تنقية الجو من رذاذ مادة السمنت المتطاير من افران المعمل.

٦- معلومات عامة

١- سعر بيع مادة السمنت خلال عام ٢٠١٨

التاريخ	سعر البيع
٢٠١٨/١٠/٢١ - ٢٠١٨/١٠/١	دينار (95 000)
٢٠١٨/١٠/٢٢ - ٢٠١٨/١٢/٣١	دينار (85 000)

٢- الاحداث الجوهرية خلال عام (٢٠١٨): لا توجد اي احداث جوهرية خلال العام.

القسم الثالث: الإفصاح عن استراتيجية وتخصيص الموارد

الجدول ادناه يبين خليط المواد الأولية المستخدمة في الإنتاج وكميات الكلنكر المنتجة فعلاً

مقارنة بكمياتها المعيارية ومقدار انحرافاتها لعام (٢٠١٨):

نوع المنتج	معامل التحويل القياسي	كمية الإنتاج الفعلي/ طن	كمية المواد الأولية الداخلة في الإنتاج/طن		الانحرافات /طن (١-٢)	نسبة الانحراف من الخليط المعياري %
			خليط معياري (١)	خليط فعلي (٢)		
كلنكر مقاوم	1.724	655,592	1,130,241	1,582,508	452,267	40%

القسم الرابع: الإفصاح عن الفرص والمخاطر

تلقى معمل سمنت الكوفة عرضاً من شركة صينية لاستثمار المعمل لمدة ١٠ سنوات بمبلغ (١٥) مليار دينار، بالإضافة الى منتج السمنت بنسبة سنوية هي (٢٠٪) من الطاقة التصميمية للمعمل، بالإضافة الى تأهيل خطوط المعمل وزيادة الطاقة التصميمية خلال ثلاثة سنوات لتصل الى (٢,٥٠٠,٠٠) طن سنوياً، مع الإبقاء على موظفي المعمل والعاملين، وهذا العرض هو في طور الدراسة.

ومن مخاطر هذا العرض هو التخوف من توقف المعمل للتأهيل والصيانة وعدم إمكانية الشركة المستثمرة على الإيفاء بالتزاماتها اتجاه المعمل والعاملين فيسبب التوقف خسارة للمعمل.

القسم الخامس: الإفصاح عن الأنشطة المستقبلية

يروم المعمل تأهيل معمل الاكياس الورقية التابع لمعمل سمنت الكوفة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الاكياس الورقية بدلاً من الاعتماد على المستورد، ويساعد ايضاً في حث العاملين على زيادة وتطوير الانتاج كما ونوعاً، وقد أنشأ هذا المعمل في سبعينيات القرن الماضي بطاقه تصميميه تصل الى (٤٠٠) كيس في الدقيقة لتعبئة السمنت بوزن (٥٠) كيلو غرام المنتج في معامل الشركة العامة للسمنت العراقية، ويخطط المعمل ايضاً لتنصيب خط اخر جديد الى جانبه بعد جلبه من الشركة العامة للسمنت العراقية بعد اجراء اعمال التأهيل والصيانة عليه من قبل كوادر المعمل.

القسم السادس: الإفصاح عن الأداء الفعلي للوحدة الاقتصادية

الجدول أدناه يبين المبيعات المخططة والفعليّة لمنتج السمنت لسنة (2018) ومقارنته بسنة (2017):

السنة	المبيعات المخططة (١)	المبيعات الفعلية (٢)	نسبة التحقق ١ : ٢
٢٠١٧	طن (٨٩٦ 100)	طن (844 272)	%٩٤.٢
٢٠١٨	طن (927 000)	طن (663 229)	%٧١.٥٥
	نسبة التغير	(%٢١.٤٤)	

قدم التقريرين في الجدولين (١) و (٢) صورة متكاملة عن كل معمل لما فيه من فقرات تحتوي على معلومات شاملة للمعملين وسيتم توضيح ما قدمت كل فقرة من المعلومات:

١- مقدمة التقرير - وتضمنت هذه الفقرة جانبين هما:

أ - المعلومات التعريفية عن الوحدة الاقتصادية: احتوت هذه الفقرة على معلومات تعريفية لكل معمل حيث تقدم فكرة للمستخدم عن تاريخ تأسيس المعمل وكلفته والشركة التي قامت ببنائه وموقعه وعدد خطوطه الإنتاجية والطاقة التصميمية وطريقة التصنيع.

ب - موقع الوحدة الاقتصادية على الانترنت: افصحت هذه الفقرة عن الموقع الالكتروني والبريد الالكتروني (ايميل) والفيس بوك الخاص بكل معمل.

٢- محتويات التقرير - وتضمنت ستة اقسام وهي:

القسم الأول- لمحة مختصرة عن الوحدة الاقتصادية: وضح هذا القسم فكرة عن كل

معمل وتمثل هذه الفكرة كمقدمة لأقسام التقرير.

القسم الثاني - الإفصاح عن حوكمة الوحدة الاقتصادية: وتضمن هذا القسم بدوره (١) فقرات وهي:

أ بيان بالإجراءات التي تم اتخاذها لاستكمال نظام حوكمة الشركات خلال عام / ٢٠١٨ كيفية تطبيقها: تم اقتراح مقدمة لأنموذج الحوكمة تبين فيها القوانين والقواعد التي تلزم تطبيق الحوكمة على المعملين

ب - تشكيل مجلس الإدارة: يتكون مجلس الإدارة حسب قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة (١٩٩٧) من مدير عام الشركة رئيساً وثمانية أعضاء أربعة منهم يختارهم وزير الصناعة والمعادن من بين رؤساء التشكيلات في الشركة من ذوي الخبرة والاختصاص في الأمور المتعلقة بنشاطها وعضوان ينتخبان من منتسبي الشركة وعضوان من ذوي الخبرة والاختصاص يختارهم الوزير من خارج الشركة وبمصادقة هيئة الرأي، ويكون للمجلس ثلاثة أعضاء احتياط ينتخب المنتسبون أحدهم ويعين الوزير العضوين الآخرين، ويشترط فيمن يرشح لعضوية مجلس الإدارة ان يكون:

- من منتسبي الشركة وعلى الملاك الدائم.
- أن يكون عراقياً.
- أن يكون حاصلًا على الشهادة الإعدادية على الأقل.
- لديه خدمة لا تقل عن عشر سنوات بضمنها مدة لا تقل عن ثلاثة سنوات في الشركة.
- غير معاقب بعقوبة انضباطية خلال السنوات الخمس السابقة على الترشيح.

أ - مدقق الحسابات الخارجي: قام ديوان الرقابة المالية الاتحادية بتدقيق أنشطة وحسابات معمل سمنت كربلاء ومعمل سمنت الكوفة لسنة (٢٠١٨) استناداً لقانون ديوان الرقابة المالية الاتحادية رقم (٣١) لسنة (٢٠١١) وثبت ملاحظاته على كل معمل.

ب - الرقابة الداخلية: وبحسب قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة (١٩٩٧) يجب ان تتولى تدقيق مستندات القبض والصرف والقيود ومتابعة اعمال لجان الجرد والاجراءات المتخذة بشأنها ومراقبة تنفيذ القوانين والانظمة والتعليمات المتعلقة بعمل الرقابة المالية وانجاز المطابقات الشهرية مع المصارف والمطابقة اليومية مع الصندوق وتدقيق العقود المبرمة بين الشركة والغير من النواحي الحسائية والمالية وتدقيق موازين المراجعة الشهرية وتدقيق كافة الاستثمارات المعدة للحاسبة الالكترونية بخصوص رواتب الموظفين ومخصصاتهم والاكتشاف والابلاغ عن الجرائم الواقعة على اموال الشركة وحماية اصولها وموجوداتها واعداد تقارير شهرية تتضمن نتائج نشاطاتها للمدة السابقة وعلى ادارة الشركة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتصفية المخالفات والتي تتضمنها التقارير والارتقاء بأنظمة العمل الرقابية من اجل تحقيق سيطرة فاعلة على اموال الشركة، ووضح النموذج اهم الاعمال السنوية التي قام بها قسم الرقابة الداخلية لكل معمل.

ج - المساهمة في تنمية المجتمع والحفاظ على البيئة: تفصح هذه الفقرة عن رؤية كل معمل في المساهمة البيئية والاجتماعية والاعمال المنجزة في هذا المجال.

د - معلومات عامة: افصحت عن فقرتين مهمتين لكل معمل وهما سعر البيع لمادة السمنت والاحداث الجوهرية خلال عام (٢٠١٨).

القسم الثالث- الإفصاح عن استراتيجية وتخصيص الموارد: ان جدول نسب خلط المواد الأولية التي تم استخدامها في الإنتاج يعطي صورة واضحة عن كيفية استخدام الموارد لكلا المعملين ويبين النسب الحقيقية ومقارنتها مع المعيارية واستخراج الانحرافات فيها.

القسم الرابع- الإفصاح عن الفرص والمخاطر: أفصح معمل سمنت كربلاء عن الفرص والمخاطر في موقه الالكترونى وجعل هذه المعلومات متاحة للجميع وركزت الفرص على استخدام المشتريات المستدامة وكانت المخاطر هي تخوف المعمل من انتشار الرشوة والفساد، بينما لم يفصح معمل سمنت الكوفة عن عرض الاستثمار من الشركة الصينية والمخاطر التي يواجهها وقد تم الحصول على معلومات الفرص والمخاطر من خلال اللقاءات الشخصية مع موظفي قسم الإدارة وقسم الرقابة الداخلية.

القسم الخامس - الإفصاح عن الأنشطة المستقبلية: أفصح معمل كربلاء عن خطته المستقبلية في موقعه الالكتروني التي ذكر فيها انها تكتمل في عام (٢٠٣٠) التي كانت خطة شاملة في مجال البناء، بينما كانت جميع طموحات موظفي معمل سمنت الكوفة والإدارة تصب في زيادة الإنتاج لوجود طلب كبير على منتج السمنت وذلك من شأنه يعمل على زيادة الإيرادات وتحقيق الأرباح.

القسم السادس - الإفصاح عن الأداء الفعلي للوحدة الاقتصادية: تفصح هذه الفقرة من انموذج الإبلاغ المتكامل عن المبيعات المخططة والفعلية لكلا المعملين وبيان نسبة تحقق الخطط الموضوعة من إدارة معمل سمنت كربلاء ومعمل سمنت الكوفة.

إن الانموذج المقترح للإبلاغ المتكامل قدم مؤشرات مالية وغير مالية تلائم البيئة العراقية، فهو يوفر معلومات تفصيلية عن كل معمل مثل موقعه الجغرافي، وتاريخ التأسيس، ولحمة مختصرة عن كل معمل، والحوكمة التي تعمل على مراقبة البيئة الداخلية، وعن مكونات المواد الأولية ونسب الخلط، والأداء الحالي، والفرص والمخاطر، والأنشطة المستقبلية، كل هذه المعلومات التفصيلية عن المعملين لا توفرها التقارير المالية التقليدية، وان تطبيق هذا الانموذج سيقوم يعمل على رقابة الشركة العامة للسمنت العراقية لمعاملها ويساعدها في اتخاذ قرارات استراتيجية لتطوير المعمل او شطبه او احواله الى الاستثمار، ويساعد ايضاً المستثمرين المحتملين في تكوين صورة متكاملة عن معامل الشركة.

الاستنتاجات:

أولاً- استنتاجات الجانب النظري:

١- تقدم تقارير الإبلاغ المتكامل مساهمة فعالة في تعزيز الابلاغ المالي من خلال دمج المعلومات المالية الخاصة بالأنشطة الاقتصادية مع المعلومات غير المالية الاخرى التي تساهم في ترشيد القرارات الاستراتيجية.

٢- تكمن قيمة تقارير الابلاغ المتكامل في تحدي التقارير المالية النمطية، فهي لا تتحدد بالإفصاحات التقليدية المتعلقة بالموجودات والمطلوبات والمصروفات واليرادات فهي تقدم أفضل صورة للإبلاغ الفعال عن المعلومات المالية وغير المالية التي تقلل الفجوة الحاصلة بين القيمة السوقية المحتملة وبين القيمة الدفترية.

٣- تتميز تقارير الإبلاغ المتكامل بفائدتها في تقديم معلومات تساعد على اتخاذ القرارات الاستراتيجية عكس التقارير المالية التقليدية التي قد تقتصر فائدة معلوماتها في اتخاذ القرارات على المدى القصير فقط

٤- ان المعلومات التي توفرها تقارير الإبلاغ المتكامل تكون ملائمة للمستثمرين لأنها تمكنهم من التنبؤ بالعوائد والارباح والمخاطر المرتبطة بها بشكل مستمر لفهمهم بما تقوم به الوحدات الاقتصادية وتوجهها المستقبلي.

٥- تقدم تقارير الاعمال المحسنة افصاح طوعي عن معلومات مالية وغير مالية تتيح للمستثمرين معلومات عن الشركة تتسم بالملائمة والشمول ليختار البديل الأفضل عند اتخاذ القرار الاستراتيجي.

ثانياً- استنتاجات الجانب التطبيقي

١- ضعف قدرة النظام المحاسبي الموحد على تقديم البيانات التي تستخدم كمدخلات في تقارير الإبلاغ المتكامل.

٢- ان تقارير معمل سمنت الكوفة لا توفر المعلومات غير المالية فقد اقتصرت على معلومات التقارير المالية وعلى بيانات تكاليف الإنتاج، بينما كان معمل كربلاء أكثر جرأة في الافصاح عن خطته المستقبلية ومشاريعه وعن اعمال ونشاطات اقسام وشعب المعمل بالإضافة الى امكانيات وقدرات العنصر البشري لرأس المال الفكري، وهذا يفسر الدافعية في تطوير الأداء وتحسين نشاط المعمل تكون اعلى في المعامل المستثمرة.

٣- كشف الإبلاغ المتكامل بعض المشاكل في معمل سمنت الكوفة فهو يمتلك معمل للأكياس الورقية متوقف عن العمل منذ سنوات، وكشف ايضاً اعتماد المعمل على النظم القديمة في الإنتاج التي تم اعتمادها منذ تأسيس المعمل ولم يواكب التطور في الآلات وفي التكنولوجيا.

التوصيات:

١- من الضروري ان تعتمد الشركات الصناعية العراقية نماذج الإبلاغ المتكامل وفق ما مقترح ضمن هذا البحث كونها تشمل الأبعاد المالية وغير المالية الاقتصادية والبيئية

وتساهم في رفع مستوى الإبلاغ بصورة كبيرة.

٢- ينبغي على الوحدات الحكومية الاقتصادية العراقية تعزيز إبلاغها المالي من خلال الإفصاح الطوعي وفق تقارير الإبلاغ المتكامل لجذب المستثمرين عن طريق تقديم معلومات تفصيلية شاملة عن نشاطات وأقسام وقيمة تلك الوحدات وكفاءة أداءها، واستغلال الانفتاح الاقتصادي للبلد مع دول العالم.

٣- تعديل النظام المحاسبي الموحد بطريقة تمكن الشركة عينة البحث بصورة خاصة والشركات العراقية التي تستخدم هذا النظام بصورة عامة ليساهم في توفير البيانات التي تستخدم في إعداد تقارير الإبلاغ المتكامل.

٤- على الشركات العراقية العامة القيام دراسة تأثير تقارير الإبلاغ المتكامل على قيمة الشركات العامة العراقية الحكومية الهادفة للربح، وقياس أدائها المستقبلي.

٥- على الشركة عينة البحث الكشف عن المشاكل الحالية غير المنظورة بالإضافة إلى المشاكل المستقبلية المتوقعة التي لا توفرها التقارير المالية التقليدية، لكن يمكن اكتشافها أو توقعها عند تطبيق تقارير الإبلاغ المتكامل، لتساعد الشركة ومعاملها في حل وتلافي تلك المشاكل.

٦- إن تطبيق تقارير الإبلاغ المتكامل يساعد الشركة عينة البحث في الكشف عن المشاكل الحالية غير المنظورة بالإضافة إلى المشاكل المستقبلية المتوقعة التي لا توفرها التقارير المالية التقليدية، لتساعد الشركة ومعاملها في حل وتلافي تلك المشاكل.

٧- على شركات القطاع العام العراقية تشجيع المستثمرين المحتملين لمعامل الشركة في تقديم عروض استثمارية تساهم في تعزيز قيمة الشركة ورفع أدائها المستقبلي.

٨- القيام بعمل دورات لتدريب محاسبي ومدققي الشركة العامة للسمنت العراقية على كيفية الإفصاح عن الإبلاغ المتكامل.

٩- ضرورة إصدار معيار خاص بتقارير الإبلاغ المتكامل وجعلها واجب التطبيق لمساهمتها في رفع مستوى الإبلاغ بشكل كبير.

١٠- القيام بدراسات مستقبلية لمعرفة مدى تطبيق القطاعات العراقية الإفصاحات

الطوعية، وأي من القطاعات يستخدم نموذج أو أكثر من نماذج تقارير الإبلاغ المتكامل الخمسة.

قائمة المصادر

1. Abeysekera, I. (2008). Intellectual capital practices of firms and the commodification of labour. Accounting, Auditing & Accountability Journal, 21(1).
2. Abeysekera, I. (2013). A template for integrated reporting. Journal of Intellectual Capital, 14(2).
3. Cho, M., Kim, O., & Lim, S. C. (2010). Two conflicting definitions of relevance in the FASB Conceptual Framework. Journal of Accounting and Public Policy, 29(6).
4. Christiaens, J., Reyniers, B., & Rollé, C. (2010). Impact of IPSAS on reforming governmental financial information systems: a comparative study. International Review of Administrative Sciences, 76(3).
5. Filzen, J. J. (2011). The Information Content of Risk Factor Disclosures in Quarterly Reports (Doctoral dissertation, University of Oregon).
6. Gelinias, R., & Bigras, Y. (2004). The characteristics and features of SMEs: favorable or unfavorable to logistics integration?. Journal of Small Business Management, 42(3).
7. IASB, (2006a), Discussion Paper, Fair Value Measurements, International Accounting Standards Board: London, UK.
8. IIRC, International Integrated Reporting Council UK (IIRC) (2011), "Towards integrated reporting. Communicating value in the 21st century", available at: www.iirc.org.
9. Kieso, D. E., Fargher, N., Wise, V., Weygandt, J. J., & Warfield, T. D. (2007). Fundamentals of intermediate accounting. John Wiley & Sons.
10. Liana, G. (2012). The quality increasing of information in the financial statements. A rearrangement of the qualitative characteristics. Annals-Economy Series, 3.
11. Penman, S. H. (2013). Financial statement analysis and security valuation. McGraw-Hill.
12. PWC, Price water-house coopers International Limited: PWC, (2013), Integrated Reporting Companies struggle to explain what value they create.
13. Ramin, K. and Lew, S. (2015), "A model for integrated capital disclosure and performance reporting: separating objects from value", Journal of Sustainable Finance & Investment, 5(1).
14. Williams, C., & Aguilera, R. V. (2008). Corporate social responsibility in a comparative perspective.
15. Yeh, J. Y., & Sur, Y. W. (2016). Innovation strategies of small and medium CPA firms-A multiple cases study. International Journal of Trade, Economics and Finance, 7(3).
16. Zhang, L., Pei, D., & Vasarhelyi, M. A. (2017). Toward a new business reporting model. Journal of Emerging Technologies in Accounting, 14(2).
17. Zhou, S., Simnett, R., & Green, W. (2017). Does integrated reporting matter to the capital market?, Abacus , 53(1).